**المحكمة الموقرة**

**الدعوى رقم 3027 لسنة 2023 تجاري دبي**

**مقدمة من:**

**1**-المدعية: أمل محمد فايز زعتر – أردنية الجنسية

2-الخصم المدخل: عادل نشأت عادل حسيبا – أردني الجنسية

**بوكالة المحامي / سعيد عبد الله السويدي**

**ضـــــــــــــــــــــــــــــــــــــد**

**1**-المدعى عليها الأولى / عزه محمد احمد زعتر - أردنية الجنسية

2-المدعى عليها الثانية / مؤسسة أورا لوسائل الاعلام الرقمية (رخصة تجارية دبي رقم 1116896)

3-المدعى عليها الثالثة / إجادة للتسويق (شركة أعمال مدنية رخصة مهنية دبي رقم 1013224)

**الموضوع: مذكرة تعقيبيه على نطاق أعمال الخبر و التقرير المقدم بتاريخ 30 أكتوبر2023**

**المحكمة الموقرة:**

مقدمة قانونية (السيد علي)

**أولا: أمور التداعي و مطالب المدعية**

بناءً على قرار المحكمة الموقرة، تم تعيين مكتب الحسابات السادة سالم بالعمى كخبير مالي للمراجعة والبت في أمور التداعي المقدمة من طرف المدعية في صحيفة الدعوة والتي كانت كما يلي:

1. **إثبات إخلال (المدعى عليها الأولى) بعدم سدادها حصتها في رأس المال مبلغ 75,000 درهم** 
   * تم الإثبات في تقرير الخبرة بأحقية المدعية بالمطالبة بالمبلغ
2. **إثبات حوزة (المدعى عليها الأولى) أصول الشركة من معدات وأجهزة تخص الشركة والمطالبة بردها للشركة وإثبات حالتها وتقييم أي أضرار في حال تم استهلاكها في غير محلها أو إساءة استخدامها.** 
   * تم إثبات وجود الأصول فقط دون التطرق إلى حالتها ومكان موجودها.
3. **إثبات إخلال (المدعى عليها الأولى) وتسببها في هلاك رأس مال الشركة (المدعى عليها الثالثة) / إجادة للتسويق**
   * تم تعليق الموضوع بانتظار الحصول على الحساب البنكي حتى تاريخه والذي تم تقديمه مؤخرا بعد الحصول على تصريح من المحكمة الموقرة لمخاطبة البنك.
4. **إثبات إخلال (المدعى عليها الأولى) بعدم افصاحها عن جميع مداخيل الشركة من مبيعات والتي كما تبين أنها قد استأثرت بها واحتفظت بها لنفسها نقداً أو في حسابها المصرفي الخاص أو حسابات أخرى من طرفها عن طريق اجراءات التقصي المتبعة.** 
   * لم يتم التطرق والعمل على هذه الإخلالات حيث لم تقدم المدعى عليها الأولى التفاصيل المتعلقة بالمبيعات و البيانات المالية التي طالبت بها الخبرة.
5. **إثبات إخلال (المدعى عليها الأولى) بتحميل الشركة (المدعى عليها الثالثة) مصاريف غير صحيحة بهدف تضخيم مطالباتها من الشركة عن طريق طلب رسمي للمستندات الداعمة إن وجدت.**
   * لم يتم التطرق والعمل على هذه الإخلالات حيث لم تقدم المدعى عليها الأولى التفاصيل المتعلقة بالمصاريف و البيانات المالية التي طالبت بها الخبرة.
6. **إثبات حيازة (المدعى عليها الأولى) لمبالغ تخص الشركة والمطالبة بردها للشركة.** 
   * لم يتم التطرق والعمل على هذه الإخلالات حيث لم تقدم المدعى عليها الأولى التفاصيل المتعلقة بالمبيعات و البيانات المالية التي طالبت بها الخبرة. كما لم يتم الاستعلام عن الأرصدة الشخصية للمدعى عليهم بالرغم من وضوح أنهم كانوا يحتفظون بأموال مبيعات الشركة في حساباتهم الشخصية.
7. **إثبات قيام (المدعى عليها الأولى) بنقل اعمال وعملاء الشركة واستخدام حساباتها ومواردها ملك (المدعى عليها الثالثة) / إجادة للتسويق لمصلحة (المدعى عليها الثانية) / مؤسسة أورا لوسائل الاعلام الرقمية مما أدى إلى هلاك رأس مال شركة إجادة للتسويق بخطأ وتقصير واهمال (المدعى عليها الأولى).** 
   * بالرغم من تقديم دلائل ومستندات واضحة تبين قيام المدعى عليها الأولى و الثانية بنقل الأعمال لشركة أورا والاستعانة بموظف شركة إجادة ونقل مواردها لصالح شركة أورا، إلا أن الخبرة لم تنتهي إلى إثبات هذه المخالفات في التقرير.
8. **إثبات إخلال (المدعى عليها الأولى) بعدم الالتزام بسداد فواتير الشركة المتراكمة لشركة اتصالات وعدم دفع مستحقات موظف الشركة السيد كريم.** 
   * لم يتم التطرق والعمل على هذه الإخلالات و بالرغم من تقديم مستندات تفنيد مزاعم المدعى عليها الأولى بخصوص التنصل من مسؤوليتها العقدية و المطلقة في دفع الفواتير والالتزامات واتضاح أنها أصلا تمتلك المال الكافي بل وتحتفظ بأموال مبيعات الشركة في حساباتها الشخصية عوضا عن إيداعها في حساب الشركة المصرفي!
9. **إثبات صحة تعطيل حسابات البريد الإلكتروني العام والخاص لطرف المتنازعة مما عطل على المتنازعة متابعة أعمال الشركة وعدم تفعيل الموقع الإلكتروني للشركة.**
   * لم يتم التطرق والعمل على هذه الإخلالات بداعي أن هذا النطاق يخرج عن نطاق عمل الخبرة الحسابية ويحتاج إلى خبرة تقنية متخصصة في هذا المجال.

**ثانيا: أعمال الخبرة و تقرير الخبرة المقدم بتاريخ 30 أكتوبر 2023**

1. **مجريات أعمال الخبرة**

قامت الخبرة بعقد اجتماع وحيد بتاريخ 11 سبتمبر 2023 و تم توثيقه بمحضر اجتماع وكان نتائجه كالتالي:

* **حيث أقرت المدعى عليها الأولى بأنها لم تدفع رأس المال نقدا وزعمت أنه يوجد مساهمات عينية خاصة عوضا عنه!**
  + قامت الخبرة بعدها بمطالبتها بتقديم تفاصيل هذه المساهمات الخاصة المزعومة و تم رفضها من الخبرة نفسها و نحيل للمستندات المرفقة للتفاصيل و منعا للتكرار
* **كما أن المدعية عليها الأولى أقرت أيضا بوجود أصول للشركة (قامت بنقلها لمكان ما)**
  + بالرغم من عدم بيانها في ميزانيتها التي أعدتها عن طريق مكتب حسابات خارجي بتاريخ 6 يونيو 2023.
* **أيضا نفت المدعى عليها الأولى بشكل قاطع أي علاقة لها بابنتها عند تأسيس شركة أورا (المدعى عليها الثانية) أو أعمالها**
  + بالرغم من التناقض الواضح في أقوالهم والمستندات التي قدمت للخبرة في التعقيب على هذه المزاعم
* **أما بالنسبة للمدعى عليها الثانية، فقد أنكرت استخدام المواقع الإلكترونية الخاصة بشركة إجادة ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها و أن ليس لها أي علاقة بعملاء شركة**
  + بالرغم من تناقض التعقيبات اللاحقة بأحقيتها بهم بالاستناد إلى مزاعم باطلة ونحيل أيضا للمستندات المرفقة للتفاصيل ومنعا للتكرار

و عند انتهاء الاجتماع، طالبت الخبرة بالتعقيب على الإفادات المقدمة في الاجتماع من جميع الأطراف و تقديم مستندات محددة **من قبل طرف المدعى عليها الأولى** تتعلق بإثبات سدادها لرأس المال وبيان تفاصيل البيانات المالية و أصولها و عملاء الشركة و امهال جميع الأطراف 48 ساعة كحد أقصى لتقديم المطلوب، فتم تقديم مذكرات تعقيبيه لهذه المطالب و بعض المستندات و كانت المحصلة أن المدعى عليها الأولى لم تسطع إثبات مزاعمها بدفع رأس المال و لم تقدم التفاصيل المطلوبة المتعلقة بتفاصيل البيانات المالية و عملاء الشركة حسب ما طالبتها الخبرة بكل وضوح.

وعوضا عن ذلك قامت المدعى عليها الأولى والثانية بتقديم مذكرات جديدة تحتوي على ادعاءات غير صحيحة ومزاعم باطلة وا**لتعمد في عدم إرسالها للمدعية أو الطرف المدخل**، حيث قامت المدعى عليها الأولى و الثانية بتقديم مذكرات بتاريخ 24 سبتمبر 2023 كانت تتضمن مستندات **جديدة** تحتوي على ادعاءات باطلة و محادثات واتساب مجتزاه دون إطلاع المدعية والخصم المدخل وبذلك خرق واضح لحقهم بالتعقيب عليها أمام الخبرة!

وتم بالفعل مخاطبة مكتب الخبرة الموقرة بضرورة عمل ما يلزم في التقرير حيث أن هذه المستندات جديدة ولم تقدم قط من قبل بل و لم يتم العلم بها أصلا إلا حينما تم إرسال تقرير الخبرة المبدئي، فكان رد الخبرة تحت قسم "فحص اعتراضات الأطراف" (صفحة 60) انه سبق للمدعي والخصم المدخل أن قاما بإبداء ذات الدفاع بالمذكرات المقدمة منها للخبرة **قبل إيداع التقرير المبدئي** وهذا غير صحيح حيث لم يتم أصلا مطالبة المدعية أو الطرف المدخل بتقديم أي مستندات تتعلق بهذه المزاعم. كما أن التقرير يشير بانه لم يتم تقديم أي مستندات "تنال مما انتهت إليه الخبرة" بالتقرير المبدئي و هذا غير صحيح أيضا حيث تم إرسال مستندات واضحة تبين بطلان المحادثات الشخصية على الواتساب (التي تم تضمينها في التقرير) حيث تم اجتزاءها عن عمد من قبل المدعى عليها الأولى والثانية وتم توضيح هذه الإخلالات **بشكل واضح و مفصل** في تعقيب المدعية و الطرف المدخل المرسل بتاريخ 23 أكتوبر 2023.

**(لطفا مستند رقم 1: كشف حساب بنكي من تاريخ 15-ديسمبر 2021 حتى تاريخه)**

**(لطفا مستند رقم 2: محضر الاجتماع في المنعقد بتاريخ 11 سبتمبر2023 )**

**(لطفا مستند رقم 3: مذكرة تقدم للخبرة خلال الأجل بتاريخ 13سبتمير 2023 للتعقيب على محضر اجتماع الخبرة الأول المنعقد بتاريخ 11 سبتمبر 2023 و حافظة المستندات المقدمة من المدعي عليها الأول بتاريخ 9 سبتمبر 2023م)**

**(( لطفاً مستند رقم 4: مذكرة تعقيبيه تقدم للخبرة بتاريخ 19 سبتمبر 2023 للتعقيب على مستندات المدعى عليها الأولى المقدمة منها بتاريخ 14 سبتمبر 2023 .)) .**

**(( لطفاً مستند رقم 5: مذكرة تعقيبيه على تقرير الخبرة المبدئي و التعقيب على ما قدمته المدعى عليها الأولى و الثانية بتاريخ 24 سبتمبر 2023 للخبرة و الذي تم استلامه من قبل المدعية والخصم المدخل بتاريخ 19-أكتوبر 2023 أي بعد ارسال تقرير الخبرة المبدئي للتعقيب .)) .**

**(( لطفاً مستند رقم 6: أمثلة على نقاط في التقرير مبنية على محادثات مجزئة)) .**

1. **فيما يتعلق بتقرير الخبرة**

بالرغم من مما انتهت إليه الخبرة من إثبات أحقية المدعية بالمطالبة بمبلغ 75,000 درهم إماراتي حيث تبين أن المدعى عليها الأولى لم تقم بسداد حصتها من رأس المال و بالرغم من إثبات وجود أصول الشركة التي تبن أن المدعى عليها الأولى تحتفظ بها في مكان ما و بالرغم أيضا من التثبت من هلاك الشركة وإغلاقها سواء بإقرار المدعى عليها الأولى نفسها بإغلاق الشركة وإنهاء أعمالها أو بالاستناد إلى الكشف البنكي الذي يوضح عدم وجود رأس مال كافي قابل للاستثمار، فإن أعمال الخبرة لم تتمكن من إثبات جميع النقاط ذات التداعي لعدة أسباب منها لإحجام المدعى عليها الأولى بتقديم المطلوب منها، ومنها بداعي الحاجة إلى الخبرة التقنية لإثبات الإخلالات.

أيضا كان قد تبين أن تقرير الخبرة يتضمن مستندات قامت المدعى عليها الأولى بتقديمها للخبرة دون إطلاع المدعية أو الطرف المدخل للتعقيب عليها وهذا عدا كونه يعتبر مخالفة جسيمة في أعمال الخبرة، فقد تبين أن هذه المستندات تحوي بالأساس على محادثات شخصية و عائلية مجزأة على تطبيق الواتساب و التي تم الرد جملة و تفصيلا حيث تبين أنها تتناقض بشكل صريح مع الوقائع بل وتبين بكل وضوح أنها خارج من سياقها بل أن الرسائل نفسها مجزئة و مقطوعة و كل هذا لدعم مزاعم باطلة (نحيل للمذكرة التعقيبيه على تقرير الخبرة المبدئي و التعقيب على ما قدمته المدعى عليها الأولى و الثانية بتاريخ 24 سبتمبر 2023 للخبرة – مستند 5 منعاً للتكرار).

**كما تم أيضا الاستعانة بتقرير خبير استشاري محاسبي فني يعقب بشكل مفصل على أعمال الخبرة المنتدبة ليكون تحت نظر عدالة المحكمة الموقرة و النظر في أهمية إعادة المهمة للخبرة لإكمال ما يلزم في نطاق أعمال الخبرة و نقاط التقرير النهائي.**

**ختاما:**

بالرغم مما انتهت إليه الخبرة الموقرة من إثبات أحقية المدعية بالمطالبة بمبلغ 75,000 درهم إماراتي و بالرغم من إثبات وجود أصول الشركة التي تبن أن المدعى عليها الأولى تحتفظ بها في مكان ما و بالرغم أيضا من التثبت من هلاك الشركة وإغلاقها سواء بإقرار المدعى عليها الأولى نفسها بإغلاق الشركة وإنهاء أعمالها أو بالاستناد إلى الكشف البنكي الذي يوضح عدم وجود رأس مال كافي قابل للاستثمار، فإن أعمال الخبرة لم تتمكن من إثبات جميع النقاط ذات التداعي لعدة أسباب منها لإحجام المدعى عليها الأولى بتقديم المطلوب منها، ومنها بداعي الحاجة إلى الخبرة التقنية لإثبات الإخلالات.

وعليه نطالب المحكمة الموقرة بإعادة التقرير للخبرة لاستكمال الازم وندب خبير تقني لمساندتها. هذا عدا مطالبة الخبرة بضرورة النظر بما قامت المدعية والطرف المدخل بتقديمه في التعقيب على المستندات الجديدة التي تفند بكل وضوح المزاعم الباطلة من طرف المدعى عليها الأولى خاصة المتعلقة بمحادثات الواتساب المجزئة و وبمزاعمها المتعلقة بالتنصل من مسؤوليتها كمديرة عن الشركة والتزاماتها.

خاتمة قانونية (السيد علي)